خارطة طريق الفاو للانتعاش في القرن الإفريقي

تُعتَبَر الأزمة التي يشهدها القرن الأفريقي أشد حالة طارئة تتعلق بالأمن الغذائي حدة في العالم اليوم. وإذ تواجه بعض المناطق إحدى السنوات الأكثر جفافاً منذ 1951/1950، فإن الأزمات الغذائية قد تفاقمت لتتحوّل إلى مجاعة في أجزاء من جنوبي الصومال (باكول ومنطقة شابيل السفلى)، وطالت أزمات غذائية حادة وحالات طوارئ انسانية بلداناً أخرى في المنطقة.

وإن سكان منطقة القرن الأفريقي الذين تعرضوا على مرّ التاريخ لدورات من الجفاف والفيضانات وللنزاعات وانعدام الاستقرار السياسي وللصدمات الاقتصادية،لطالما كافحوا ليس للبقاء على قيد الحياة في بيئة غالبا ما تكون صعبة، وإنما أيضاً لضمان الأمن الغذائي والتغذوي لعائلاتها ومجتمعاتها. ويتسم العديد من سبل العيش بقدرة ملحوظة على التكيّف مع الأوضاع غير أن الأحداث القصوى ـ كما تشهده بعض أجزاء القرن الأفريقي اليوم ـ يمكن أن تسحق سبل العيش، مما يؤدي إلى أزمات إنسانية.

واليوم، يحتاج حوالي 12.4 مليون شخص في الصومال وجيبوتي وإثيوبيا وكينيا إلى مساعدة عاجلة من أجل إنقاذ الأرواح، ودعم سبل العيش، والحؤول دون حدوث المزيد من التدهور في حالة الأمن الغذائي، ومن أجل، مرة أخرى، تعزيز القدرة على التكيّف للتخفيف من آثار الأزمات في المستقبل[1].

كما يواجه ملايين آخرون من سكان البلدان المجاورة ـ أوغندا، والسودان، وإريتريا، والبلد الأحدث في العالم، جنوب السودان ـ حالة غذائية مقلقة تستلزم اهتماماً فورياً للحيلولة دون توسّع رقعة انتشار الأزمة.

ومن الأهمية بمكان أن تتمتع البلدان والمجتمعات في القرن الأفريقي بالقدرة على حماية سبل المعيشة الهشّة وأن تعزّز في الوقت ذاته القدرة على التكيّف لدى الأسر والأنظمة المعيشية المتضرّرة، خلال الأزمة وما بعدها. وثمة حاجة ماسة إلى الجمع بين الإجراءات الإنسانية الفورية والاستثمارات الاستراتيجية المتوسطة الأجل في إدارة المخاطر للنهوض بأسس الأمن الغذائي وصونها اليوم وفي المستقبل القريب.

ويبلغ العجز الحالي في التمويل في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) 118.3 مليون دولار أمريكي[2] لتأمين الدعم الفوري للسكان المتأثرين بالأزمة. فالدعم الفوري والسخي والفعال لإنقاذ الأرواح وتأمين المعيشة إنما هو

[1] *وفقاً لتصنيف المراحل في الأمن الغذائي المتكامل للمراحل الجارية أو الوشيكة 3 أو 4 أو 5.*

[2] *بفضل المساهمات الأخيرة، يمثل هذا المجموع تراجعاً للعجز في التمويل الذي كان بقيمة 130 مليون دولار أمريكي أعلنت عنه منظمة الفاو في 25 يوليو/تموز 2011 في الاجتماع الطارئ على مستوى الوزراء حول الأزمة في القرن الأفريقي. ويجري تحديث المجموع كلّ يوم.*

جوهري للحؤول دون انتشار الأزمة في بلدان مجاورة، ممّا قد يزيد من حدة الأخطار التي تهدّد اليوم الأمن الغذائي والتغذوي. وتجدر الإشارة إلى أن الفاو تعمل بفعالية في المناطق الأكثر تأثراً بأزمة الأمن الغذائي، بما في ذلك الصومال، في حين واجه آخرين قيوداً كبيرة لدخول هذه المناطق.

ويرد في الصفحات التالية موجزاً للعوامل الكامنة وراء الأزمة الحالية إضافة إلى استراتيجيات الاستجابة المخطط لها في الفاو والموارد الضرورية ذات الصلة. وكذلك، يرد استعراض للبرامج الجارية والحيوية التي تنفّذها الفاو في الصومال لإنقاذ الأرواح وسبل المعيشة وبرامج النقد مقابل العمل وبرامج القسائم. ويُقدَّم أيضاً استعراضاً من صفحة واحدة لاستراتيجية الفاو تتضمن المبادرات الجارية والعجز الحالي في التمويل في كلّ بلد ولغايات التنسيق الإقليمي. ونظراً إلى العدد الكبير من البلدان والشعوب المتأثرة بالأزمة، تُعرَض أولاً الاستراتيجية الإقليمية لالفاو، يليها تفسير لمنطق الأزمة، من مركزها في الصومال وصولاً إلى البلدان المجاورة التي امتدّت إليها من قبيل إثيوبيا وكينيا وجيبوتي، مع المرفأ الأساسي لتصدير الحيوانات. ثمّ، يجري وصفٌ للبرامج المهمة التي تنفّذها الفاو في السودان وجنوب السودان وأوغندا وللالتزام الحالي للفاو في إريتريا. وترد في الملحق مربعات، ونظراً لأهمية توفير الدعم في الوقت الملائم للمزراعين ومربي الماشية، تمّ إدراج رزنامة موسمية مبسّطة لسبل المعيشة الزراعية الرئيسية في البلدان المتأثرة بالأزمة. وكذلك، تتوفّر الوثائق المفصلّة الخاصة بالبرنامج والتي تستند إليها هذه المعلومات.

الأخطار المعقّدة، والمخاطر وقابلية التأثر

إثر المعدّل الضئيل لهطول الأمطار بين أكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول 2010 والمحاصيل السيئة التي نجمت عنها، تساقطت الأمطار بين مارس/آذار ومايو/أيار 2011 في وقت متأخر وبصورة غير منتظمة في أجزاء عديدة من المنطقة. ففي بعض المناطق شمالي كينيا وجنوبي الصومال، إنخفض هطول الأمطار بنسبة 30 في المائة عن متوسطها في الفترة 1995–2010. وفي الصومال، إن المعدلات المرتفعة جداً لسوء التغذية في المناطق النهرية (مثل شابيل السفلى، وجوبا المتوسطة–السفلى، وجيدو) تعكس مدى تأثير الجفاف مباشرة على المناطق الزراعية الأكثر إنتاجاً في البلاد. فالجفاف والتضخم يجتمعان ليولّدا جفافاً يمتد على سنوات عدة في العديد من الأراضي القاحلة وشبه القاحلة في كينيا. وكذلك، تعاني المناطق الرعوية والزراعية الرعوية جنوبي وجنوبي شرقي إثيوبيا من موسمين متعاقبين من الأمطار الضئيلة جداً، فيما يُفاد عن نقص حاد في المياه شمال شرقي منطقة العفر وفي أجزاء من المنطقة الصومالية. وإن تدني معدّل الأمطار في منطقة الدول والجنسيات والشعوب الجنوبية قد قلّص توافر الغذاء ومدّد موسماً قاحلاً كان أصلاً صعباً. ولا يُتوقَّع أي محصول من الأراضي الزراعية الرعوية في الأجزاء الجنوبية والجنوبية الشرقية من البلاد بسبب الجفاف.

وفي كلّ انحاء المنطقة، تواجه الأسر محصولاً رديئاً ونفوق أعداد كبيرة من المواشي. وكذلك، كان من شأن الرعي الواسع النطاق والنقص في المياه المتوفّرة للحيوانات أن ولّدا ضغوطاً ملحوظة على نقاط المياه وزادا من خطر تفشي الأمراض بين المواشي نظراً إلى أن أعداداً كبيرة من الحيوانات تتجمّع في مناطق مركّزة. ومن الضروري بمكان الحؤول دون تفشي الأمراض بين المواشي للحفاظ على أسواق التصدير الحيوية التي تربط الشعوب الضعيفة والمعتمدة على الإنتاج الحيواني بالعالم الخارجي.

وعلى مدى النصف الأول من عام 2011، تراجع معدّل الحصول على الأغذية في منطقة القرن الأفريقي. وإن الارتفاع الملحوظ في أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية منذ أواخر عام 2010 يعني أن أعداداً كبيرة من الأشد فقراً غير قادرين على تأمين حاجاتهم الأساسية. وإن الإنتاج المحصولي السيئ، وتوقف تدفق السلع من البلدان المجاورة، والقيود المفروضة على الحركة كلها عوامل أدت جميعها إلى ارتفاع الأسعار في وقت غالباً ما تكون فيه الأسر أشد تعرضا لنقص الأغذية أى في المواسم العجاف.

ويتفاقم الوضع بفعل نزاعات مستمرة أجبرت، على مرّ الزمن، الملايين من الأشخاص على مغادرة منازلهم تاركين وراءهم أراضيهم وقطعانهم وموجوداتٍ إنتاجية أخرى. وكذلك، حمل الجفاف والمجاعة المتأتية عنه في جنوبي الصومال مئات الآلاف من الصوماليين على البحث عن ملاذ آمن في إثيوبيا وكينيا، حيث يواجه السكان أصلاً أزمة حادة في الأمن الغذائي. أضف إلى ذلك العبء الكبير الذي تعاني منه المنطقة بسبب وجود أكثر من 4 ملايين نازح وحوالى 1.4 مليون مُهجَّر. وفي الوقت ذاته، لقد حدّ هذا الانعدام الأمني المستمر من إمكانية وصول المساعدات الإنسانية، ممّا زاد من حدّة الأزمة ودفع بالمزيد من الأشخاص إلى الهجرة بحثاً عن الإغاثة والحماية. وتتركز استراتيجيات الفاو على الحؤول دون حدوث المزيد من الهجرة من خلال إعطاء الأشخاص الأكثر عرضة للنزوح أسباباً محفّزة للبقاء في منازلهم ومجتمعاتهم كإعطائهم المال النقدي لتأمين حاجاتهم الفورية ودعم نظم الإنتاج حتى يولد فيهم الأمل بمحاصيل المستقبل، وإنتاج الألبان، ومبيعات الإنتاج الحيواني والدخل المعيشي البديل.

ومن المتوقَّع أن يبقى انعدام الأمن الغذائي عند مستويات خطيرة خلال شهر سبتمبر/أيلول بل وأن يتدهور الوضع في بعض المناطق، بسبب احتمال حصول فيضانات أو رداءة موسم أمطار آخر في أكتوبر/تشرين الأول– نوفمبر/تشرين الثاني، وبسبب الاستمرار في ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والأزمات المستمرة، والمحاصيل السيئة في أغسطس/آب – سبتمبر/أيلول وخسارة أكبر في المواشي. ويُتوقَّع حصول انخفاض ملحوظ للغلاّت دون المعدّل العادي في المساحات المزروعة في المنطقة (كينيا وجنوبي الصومال)، في حين تشير التوقعات إلى انعدام المحاصيل تقريباً في بعض المناطق من إثيوبيا.

تشكل الزراعة (المحاصيل، الثروة الحيوانية، مصايد الأسماك والغابات) إستراتيجية أساسية للاستمرار في الحياة في القرن الأفريقي، كما يشكل المصدر الأول للغذاء والدخل لحوالي 80 في المائة من سكان المنطقة. وإذا توفّر لهم الدعم في الوقت الملائم، سوف يبدأ المزارعون في الزراعة لجني المحاصيل في فصل الخريف فيما سيعمل مربو الماشية على إبقاء قطعانهم على قيد الحياة، وذلك للاستفادة من الارتفاع الملحوظ في الطلب على الصادرات مصحوباً بأمطار الهاج السنوية، المحتمل تساقطها أوائل نوفمبر/تشرين الثاني 2011. وستركّز الفاو على مساعدة هؤلاء الأشخاص لإيجاد الحلول خلال الأزمة وبعدها. وفي كلّ أنحاء القرن الأفريقي، كانت الفاو تساعد السكان المحليين والحكومات المحلية على القيام بنشاطات تساعدهم على تحسين قدرتهم على تحمّل الصدمات كالجفاف الحالي، وعلى بناء أمنهم الغذائي على المدى الأطول. واليوم، تبرز الحاجة إلى التمويل لضمان الحصول الفوري على الغذاء ومساعدة الأسر على تلبية حاجاتها الغذائية في الأشهر الستة المقبلة وفي المستقبل.

وتسعى الفاو إلى دعم الأسر الأكثر قابلية للتأثر في جيبوتي، وإثيوبيا، وكينيا، والصومال، وجنوب السودان، والسودان، وأوغندا من أجل:

- حماية الموجودات الإنتاجية الرئيسية؛
- دعم النظم لضمان الحصول على مدخلات ومعدات زراعية ملائمة؛
- دعم الصحة الحيوانية من خلال توفير أدوية ولقاحات وتدريب العاملين في مجال الصحة الحيوانية؛ (بما في ذلك العاملين في مجال الصحة الحيوانية من بين سكان المجتمع المحلي)
- دعم العائلات القابلة للتأثر من خلال تحويلات نقدية وتوفير فرص تحقيق النقد مقابل العمل للتخفيف من آثار الأسعار المرتفعة جداً للمواد الغذائية؛
- الحؤول دون تفشي أمراض حيوانية ونباتية من خلال مراقبتها ومكافحتها؛
- تعزيز قدرات المزارع من أجل تحسين محاصيل الأراضي الجافة ونظم الإنتاج الحيواني؛
- تحسين ممارسات إدارة المياه وقدرة المجتمعات على الاستعداد للكوارث والتعامل معها؛
- والاستثمار في الانتعاش على المدى الأطول لإعادة بناء أمن سبل المعيشة لدى الأسر من أجل تعزيز قدرتها على التكيّف.

وهذه التدابير متسقة مع نهج المسارين التوأمين ضمن إطار العمل الشامل للأمم المتحدة، أي للاستجابة إلى الحاجات الفورية لدى السكان القابلين للتأثر وبناء القدرة على التكيّف على المدى الأطول ("المساران التوأمان للأمن الغذائي") ومعالجة كلّ جوانب الأمن الغذائي– الحصول، والتوافر، والاستخدام والاستقرار– من أجل تحقيق تخفيض ملحوظ في الجوع، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وتستند نشاطات البرنامج التي يجري وصفها في هذه الوثيقة إلى حافظات الفاو التي تتضمن مشاريع نشيطة للتنمية وإدارة المخاطر في البلدان المتأثرة، تتجاوز قيمتها الإجمالية 300 مليون دولار أمريكي (من دون احتساب المشاريع العالمية أو الإقليمية الأوسع نطاقاً). ومنذ عام 2000، دعم مركز الاستثمار في الفاو تطوير مشاريع وبرامج للتنمية الزراعية بقيمة تتعدّى 4 مليارات دولار أمريكي في المنطقة المتضرّرة. وإضافة إلى برامج الفاو الهادفة إلى تلبية الحاجات الفورية (كما هو مبيّن هنا)، تعمل المنظمة في الوقت ذاته على التعجيل ببرنامج إطار مخطّط له على سنوات متعددة وفي قطاعات متعددة للحدّ من مخاطر الكوارث (DRR) للقرن الأفريقي، بالاستناد إلى الركائز الأربعة للحدّ من مخاطر الكوارث في القطاع الزراعي[3]. ويقضي هدف البرنامج الإطار للحدّ من مخاطر الكوارث *بالمساعدة على تقليص قابلية التأثر وتعزيز قدرة سبل المعيشة الزراعية على مواجهة التهديدات والطوارئ من أجل حماية وتدعيم الأمن الغذائي والتغذوي لدى المزارعين، والصيّادين، والرعاة والحراجيين.*

[3] *الركيزة 1: تمكين البيئة. تعزيز مؤسساتي وحوكمة رشيدة للحدّ من مخاطر الكوارث في القطاعات الزراعية؛ الركيزة 2: المراقبة. نظم المعلومات والإنذار المبكر بشأن الأمن الغذائي والتغذوي والتهديدات العابرة للحدود؛ الركيزة 3: الاستعداد. التحضّر لاستجابة فعالة وانتعاش فعال في مجالات الزراعة، والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك، والغابات؛ الركيزة 4: بناء القدرة على التكيّف. التخفيف من الآثار، والوقاية، وبناء القدرة على التكيّف بواسطة تكنولوجيات، ونهج وممارسات في مجالات الزراعة، ومصايد الأسماك والغابات. مراجعة حماية سبل المعيشة الزراعية اليوم من أجل الأمن الغذائي والتغذوي غداً: البرنامج الإطار لدى منظمة الفاو للحدّ من مخاطر الكوارث، منظمة الفاو، يونيو/حزيران 2011.*

ولا بدّ من أن ينقطع هذا الجفاف في النهاية، بفعل أمطار ثقيلة على الأرجح سوف تشكّل بركة مزدوجة: فيما ستفضي الأمطار إلى تجديد نقاط المياه للماشية وإعادة الحيوية إلى التربة الجافة، فإنها أيضاً سوف تؤدي إلى تفشي أمراض حيوانية مميتة في صفوف المواشي التي تتعرض للإجهاد، ما سيزيد من نواقل الأمراض عن طريق المياه التي تهدد المجتمعات البشرية وتضرّ بالبنى التحتية. وليس الوقت مبكراً لاعتماد تدابير ملائمة لإدارة المخاطر. بالفعل، تشكل طفيليّات المواشي والأمراض التي تصاب بها مصدر قلق كبير، ليس فقط بسبب تهديدها المباشر لسبل المعيشة الرعوية والزراعة الرعوية فقط، إنما أيضاً بسبب تأثيرها المحتمل على الأسواق المربحة لتصدير المنتجات الحيوانية، ولا سيما إلى بلدان الخليج.

مستلزمات التمويل القصيرة الأجل لدى الفاو للاستجابة الفورية

يجري تحديث مستلزمات التمويل القصيرة الأجل والمبالغ التي تمّ استلامها حتى اليوم وهي متاحة على العنوان التالي: http://www.fao.org/emergencies/country_information/list/regional/crisishoa/en/

تنعكس مستلزمات التمويل لدى الفاو في المراجعة النصف سنوية لعملية استدراج العروض الموحّد/استدراج عروض المساعدات الإنسانية، التي جرى إطلاقها في جنيف في 20 يوليو/تموز 2011 والمستلزمات المحدَّثة للمساعدات الإنسانية لمكافحة الجفاف في القرن الأفريقي، والتي أُصدِرت في 29 يوليو/تموز 2011. وتشدّد هذه الوثائق على الحاجة ليس فقط إلى دعم فوري لإنقاذ الأرواح في صفوف الجماعات السكانية المتأثرة بالجفاف، إنما أيضاً إلى النهوض والحدّ من مخاطر الكوارث في ظل موجات الجفاف المتتالية والمدمّرة من أجل تعزيز القدرة على التكيّف والانتعاش الكامل. وتماشياً مع ما سبق، سوف تركز الفاو جهودها أيضاً على دعم الحكومات الوطنية في المنطقة للاستعداد لأزمات الأمن الغذائي والأزمات الزراعية ومواجهتها. وهذا يستوجب تعزيز تطوير السياسة على المستوى الوطني، وتنسيق الدعم من أجل التطرّق إلى مسائل إقليمية (كالجفاف والآفات والأمراض العابرة للحدود)، وتقديم المساعدة المباشرة للمؤسسات التقنية، لا سيما على المستوى المحلي (كخدمات الصحة البيطرية وخدمات الإرشاد الزراعي).

ويتمتع كلّ من الفاو وشركائها بالقدرات التي تخوّلهم أن يكونوا فعالين جداً. ويرد تلخيص لقدرات الفاو في المنطقة في الجزء التالي. وتتركّز هذه القدرات على القيام بتدخلات استراتيجية وفعالة على مستوى سبل المعيشة في أوقات الأزمات، والانتعاش والتنمية. وقد اتّسمت التدخلات الطارئة في مجال سبل المعيشة في هذه المنطقة، على مرّ الزمن، بطابع ابتكاري بصورة خاصة إذ ركّزت على إنقاذ الأرواح وسبل المعيشة وساهمت في ممارسة العمل الإنساني على الصعيد العالمي. وهذه التدخلات الابتكارية في فترات الأزمات في المجتمعات الريفية ومع البلدان الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية تشمل تدخلات أخرى *من بينها* ما يلي:

دعم سبل المعيشة الريفية

- شبكات صحة حيوانية مرتكزة على المجتمع ومرتبطة بخدمات بيطرية مخصخصة في إطار تنسيق حكومي؛
- معارض للبذور على أساس القسائم والنقد من أجل حماية إمدادات البذور المحلية، وتحفيز الأسواق المحلية، ورفع مستوى الحصول على بذور محسَّنة؛
- دعم التسويق الطارىء للإنتاج الحيواني، بما في ذلك تعزيز دور النساء صاحبات المشاريع؛
- شبكات أمان للتحويلات النقدية والنقد مقابل العمل لدعم القوى العاملة الريفية في أوقات الأزمات، وإيجاد طرق للتخلّص من الفقر عبر إنشاء شبكات أمان منتجة؛ و
- خدمات تربوية وصحية يوجّهها المجتمع ونشاطات مدرّة للدخل، وإيجاد فرص لتأمين سبل معيشة ريفية غير زراعية، وإعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية.

نظم التنسيق، والمعلومات، والتحليل والاتصال

- نظم للإنذار المبكر والتحليل مدعومة بنماذج عالمية ووطنية ونماذج خاصة بسبل المعيشة؛
- تنسيق المساعدات الإنسانية وتحليلها ودعمها في إطار النظم الدولية والإقليمية والوطنية وشبه الوطنية لإدارة الأزمات، بما في ذلك مجموعة العمل المعنية بالأمن الغذائي والتغذية وفريق المهمات المعني بإعصار لا نينيا؛
- إنشاء خارطة لاقتصاديات الأسر ونظم سبل المعيشة، وتوصيف الأخطار؛ و
- وضع وتطبيق الخطوط التوجيهية والمعايير لحالات الطوارئ المتعلّقة بالثروة الحيوانية.

إدارة المخاطر

- تكييف إطار عمل هيوغو مع الإدارة الوطنية لأخطار الكوارث والسياسات الوطنية والممارسات الوطنية المرتكزة على المجتمع لإدارة أخطار الكوارث؛ و
- تدابير مرتكزة على المجتمع للتخفيف من آثار النزاعات إستناداً إلى استراتيجيات إدارة الموارد الطبيعية لنقاط المياه الرعوية والمراعي.

قدرة الفاو على توسيع نطاق عملياتها والارتقاء بها في منطقة القرن الأفريقي

تتمتع الفاو بقدرة كبيرة بفضل شبكتها المؤلفة من 11 مكتباً على المستوى الإقليمي وفي العواصم والمكاتب الفرعية. ويعمل في هذه المكاتب أكثر من 600 موظف يعملون على دعم حافظة المنظمة المتنامية للاستجابة إلى الحاجات الفورية، ولدعم نظم سبل المعيشة على المدى المتوسط والأطول ضمن الإطار الإجمالي لإدارة أخطار الكوارث – حتى وإن كانت البرامج الحالية التي تطال حوالى 2.5 مليون أسرة في البلدان المتضرّرة مستمرة التطبيق بوتيرة سريعة. وكانت الفاو قد تنبّأت بالوضع الحالي في أوائل شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2010 على المستوى الإقليمي (من خلال مجموعة العمل

المعنية بالأمن الغذائي في شرق ووسط أفريقيا والقرن الأفريقي) وعلى المستوى الوطني (من قبيل خارطة الطريق للجفاف في إثيوبيا)، وعجّلت بالتالي إقامة شراكة مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واستندت استراتيجية الفاو لتوسيع نطاق دعمها إلى هذه المعلومات ويجري تطبيقها اليوم فيما تتوفّر الموارد الضرورية لهذه الغاية.

وقد تمّ إنشاء فرق قطرية تابعة للفاو، مؤلفة من موظّفين فنيين وتشغيليين، في كلّ أنحاء المنطقة ويتمّ تعزيزها وفقاً للضرورة، إستجابةً للحاجات التي تحدّدها هذه الفرق في الميدان. وعلى المستوى القطري، إن وحدات أو فرق تنسيق الطوارئ وإعادة التأهيل قائمة ومندمجة في ممثّليات الفاو في كلّ من إثيوبيا، وجيبوتي، والصومال، وكينيا، والسودان، وجنوبي السودان، وأوغندا وإريتريا.

فريق الطوارئ الإقليمي
مكتب الطوارئ شبه الإقليمي
المكتب الإقليمي لمركز عمليات الطوارئ لعمليات الأمراض الحيوانية العابرة للحدود
المجموع = 29
21 موظفاً مهنياً
8 موظفي دعم
13 موظّف دولي
16 موظف وطني

فرق الطوارئ القطرية (8 بلدان):
7 وحدات لتنسيق عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل
فريق طوارىء واحد
المجموع: 613
273 مهنياً
340 موظّف دعم
68 موظف دولي
545 موظف وطني

ويعمل في هذه الوحدات موظّفو طوارىء تشغيليون وفنيون في مجالات الاختصاص الرئيسية لالفاو، بما في ذلك في مجال الثروة الحيوانية، والمحاصيل، والموارد الطبيعية، والأمن الغذائي، والتغذية وفي مجالات جامعة كفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة (الأيدز)، وقضايا الجنسين، والرصد، والتقييم والاتصال. وهذه الوحدات مسؤولة عن التخطيط، والبرمجة، والتطبيق، والرصد على المستوى القطري وعن رفع التقارير بشأن نشاطات التدخل. وهي تعمل بشكل استراتيجي من خلال خطط عمل، كما أنها مندمجة في ممثليّات الفاو دعماً لأطر التخطيط القطرية وتماشياً مع الخطط الحكومية الاستراتيجية الرئيسية ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية. وتقوم وحدات تنسيق عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل بإدارة البرامج لزيادة توافر المدخلات الزراعية والحصول عليها، وتوفير المساعدة الفنية، ودعم آليات التنسيق فيما تعمل على التوصّل إلى توافق بين العاملين في مجال المساعدات الإنسانية حول مسائل الأمن الغذائي والتغذية وعلى تعزيز قدرات البلدان والشركاء على صعيد الحدّ من أخطار الكوارث/إدارة أخطار الكوارث.

أمّا على المستوى الإقليمي الفرعي، فيقضي دور مكتب الطوارئ الإقليمي الفرعي لأفريقيا الشرقية والوسطى بتوفير الدعم الطارئ، والتنسيق، والدعم الفني. ويترأس المكتب مجموعة العمل المعنية بالأمن الغذائي والتغذية التي تشكّل الذراع الفني للفريق الإقليمي للشراكة في المساعدات الإنسانية. وكذلك، يوفّر مركز الطوارىء لعمليات الأمراض

الحيوانية العابرة للحدود التابع للفاو الدعم للاستجابة. ويقوم المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الشرقية للفاو القائم في إثيوبيا، بالإشراف على المساعدة الفنية من خلال خدمات فنية لا مركزية ويتمتّع بقدرات في مجال الثروة الحيوانية، والمحاصيل، والغابات، ومصايد الأسماك إستناداً إلى علاقته الوثيقة بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبالاتحاد الأفريقي.

وفي المقر الرئيسي للفاو في روما، يعمل فريق متخصّص من شعبة الطوارئ وإعادة التأهيل مع الشعب الفنية في الفاو لضمان الجدوى الفنية وملاءمة استراتيجيات برنامج الطوارئ وإعادة التأهيل. ونظراً إلى حجم الأزمة الحالية، تمّ تفعيل المنظمة بكاملها لدعم قدرٍ أكبر من النشاطات الأساسية كالمشتريات وتوفير المدخلات. وتقوم الفرق في المقر الرئيسي للفاو بتعزيز البنى القطرية والإقليمية للتخطيط، واستراتيجية البرنامج، والرصد ودعم العمليات، فيما تشارك أيضاً في مبادرات رفيعة المستوى للدعوة وتعبئة الموارد العالمية.

وتشكّل آليات التنسيق وقدرة الجماعة على المستوى الإقليمي والقطري وظائف أساسية لموظّفي الفاو. وهي تتضمن أجهزة تنسيق قائمة وتعمل بصورة فعالة تترأسها الفاو أو تشارك في ترأسها مثل: مجموعة العمل المعنية بالأمن الغذائي والتغذية (جيبوتي)؛ وفريق المهمات المعني بالزراعة والثروة الحيوانية (إثيوبيا)؛ ومجموعة العمل المعنية بالزراعة والثروة الحيوانية (تحت إشراف المجموعة التوجيهية الكينية المعنية بالأمن الغذائي)؛ والمجموعة المعنية بالأمن الغذائي، والزراعة وسبل المعيشة (أوغندا)؛ والجماعة المعنية بالأمن الغذائي وسبل المعيشة (جنوب السودان)؛ والجماعة المعنية بالزراعة وسبل المعيشة (الصومال)؛ وعلى المستوى الإقليمي، مجموعة العمل المعنية بالأمن الغذائي والتغذية في نيروبي. كما أن الجماعة العالمية المعنية بالأمن الغذائي توفّر الدعم على المستوى العالمي من خلال روابط استراتيجية مع جماعات أخرى (بصورة خاصة الجماعات المعنية بالصحة، والتغذية والمياه والإصحاح والنظافة الصحية بصورة خاصة) وعلى المستوى القطري، بناء على الطلب، من أجل توفير قدرة إضافية في مجالي التنسيق وإدارة المعلومات.

الشراكات القائمة أصلاً: تتعاون الفاو مع العديد من المنظمات الحكومية الدولية والوطنية، ومع وكالات الأمم المتحدة، وشركاء حكوميين لدعم تنفيذ البرنامج المقتَرَح. ويجري النظر حالياً في التعاون مع شركاء تنفيذ جدد لتوسيع نطاق النشاطات.

إجراءات التعاقد والمشتريات: وهي تعكس الاتجاه المتنامي في الفاو لتفويض الصلاحيات على المستويين القطري والإقليمي، بما يتيح للمنظمة الردّ بسرعة والقيام بالتعاقدات أو المشتريات بما يخصّ عمليات عالية القيمة وكبيرة الحجم في خلال وقت قصير.

القدرة الطارئة: بفضل القائمة المتوافرة في الفاو من موظّفين فنيين ومستشارين، واستناداُ إلى القدرة التشغيلية المتنامية لدى شعبة الطوارئ وإعادة التأهيل التابعة لها ولشبكتها من الشركاء الجاهزين (مجلس اللاجئين النرويجي، ومنظمة كانياديم (CANADEM)، وبرامج الإجراءات المتعلقة بالألغام وإدارة المعلومات)، سوف ترفع الفاو عدد الفرق القطرية والإقليمية الفرعية حسب الضرورة على أن تضمّ مجموعة واسعة من الخبرات المتخصّصة والفنية.

المستوى الإقليمي

- **مستلزمات برنامج منظمة الأغذية والزراعة: 1.9 مليون دولار أمريكي**
- الحاجات ذات الأولوية: التنسيق الإقليمي (مجموعة العمل المعنية بالأمن الغذائي والتغذية والأجهزة الفرعية)؛ التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي؛ دعم السياسات لإدارة الكوارث والروابط الإنسانية والإنمائية، بما في ذلك مع الهيئات الحكومية الدولية .

برنامج الطوارئ وإعادة التأهيل الجاري:

تحت إشراف مجموعة العمل الإقليمية المعنية بالأمن الغذائي والتغذية، قام مكتب الطوارىء الإقليمي الفرعي لأفريقيا الوسطى والشرقية التابع للفاو، وبالتعاون الوثيق مع مكتب المنظمة الإقليمي الفرعي لأفريقيا الشرقية، بدعم تنسيق الإنذار المبكر (من قبيل الإنذارات الخمسة من لا نينيا الصادرة منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2010)، وتحليل الوضع والاستجابة وتبادل الممارسات الفضلى مع أصحاب الشأن والحكومات.

وتعمل منظمة الفاو على تنسيق التدخلات الجارية في مجال الأمن الغذائي والتغذية ذات الصلة بالجفاف على المستوى الإقليمي والوطني والمجتمعي، من خلال شراكات مع مؤسسات حكومية، وهيئات إقليمية، ومنظمات غير حكومية، ووكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

النشاطات الرئيسية: التشارك، مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومع مجموعة العمل المعنية بالأمن الغذائي والتغذية، في ترأس عملية تنسيق النشاطات المتصلة بإدارة أخطار الجفاف، ودعم الجماعات السكانية الرعوية الزراعية، ودعم نشر أداة التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي على المستويات القطرية؛ والتخفيف من آثار مرض الكسافا من خلال نهج إقليمي؛ ودعم النهج المتصلة بقضايا الجنسين /فيروس نقص المناعة البشرية/ نهج متلازمة نقص المناعة المكتسبة/مدرسة تدريب المزارعين.

المساعدة الإضافية المقتَرَحة من الفاو:

يبلغ العجز الحالي في التمويل في الفاو 000 200 1 دولار أمريكي. ويركّز البرنامج الإقليمي التابع للفاو الذي تبلغ قيمته الإجمالية 1.9 مليون دولار أمريكي ويمتدّ على فترة سنة واحدة على:

- دعم مجموعة العمل الإقليمية المعنية بالأمن الغذائي والتغذية، وأجهزة أخرى على الصعيدين الإقليمي والقطري، وفريق المهمات المعني بإعصار لا نينيا، وقد قامت جميعها بدور حيوي في تسليط الضوء على الأزمة الغذائية الحالية وفي رصدها في القرن الأفريقي، كما وضعت استجابات متّسقة حيال الجفاف ووجّهت هذه الاستجابات؛
- تسهيل ودعم عملية تحديد التوجيهات والخطوط التوجيهية الخاصة بالاستجابة والمشتركة بين عدة قطاعات على الصعيد الإقليمي، وترتيبها حسب أولويّتها، والمدافعة عنها ونشرها؛
- تعزيز أداة التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، ودعمها وتوسيع نطاقها؛
- تحسين التنسيق مع برنامج الأغذية العالمي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي لتعزيز الاستجابة الإنسانية ومع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل إدارة للمخاطر على المدى الأطول؛
- التأكد من أن نشطات التنسيق الإقليمي تتم وفقاً لخطة عمل اللجنة الدائمة بين الوكالات لمنطقة القرن الأفريقي، التي تدعو إلى تعزيز الدعم للعمليات التي تقودها البلدان والهادفة إلى مواجهة الجوع المزمن وسوء التغذية، وإلى تعزيز مرونة سبل المعيشة الهشّة وضمان عملية نشر مبكرة، وملائمة، وفعالة للمساعدة في في فترات الأزمات الحادة؛
- والترويج للممارسات والمعايير الفضلى في العمل الإنساني في البلدان المتضرّرة كافة.

الصومال

النقاط الرئيسية

- **مستلزمات برنامج منظمة الأغذية والزراعة: 70 مليون دولار أمريكي**
- الحاجات ذات الأولوية: قدرة أكبر للحصول على البذور، والأدوات والمساعدة الفنية للزراعة بين أكتوبر/تشرين الأول ومنتصف نوفمبر/تشرين الثاني؛ توفير العلف للحيوانات؛ تلقيح الماشية ومعالجتها؛ تدخلات النقد مقابل العمل لزيادة الحصول على الدخل وتحسين البنية التحتية الانتاجية والطرقات

في 20 يوليو/تموز 2011، أعلنت الأمم المتحدة حالة المجاعة في أجزاء من جنوبي الصومال. وأعلنت وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية للصومال، وهي مشروع تابع الفاو، حالة المجاعة في باكول ومنطقة شابيل السفلى، مع خطر محتمل لانتشار المجاعة. ونظراً للأزمة التي تشهدها الصومال، يحتاج 3.7 مليون صومالي إلى المساعدة الإنسانية. ويتمّ الإعداد لاستجابة فورية إنما تبرز الحاجة إلى موارد إضافية طارئة لتوسيع نطاق البرامج الفعالة؛ إلاّ أن الفرص المتاحة محدودة جداً.

وقد أفضى انعدام الأمطار التام (أكتوبر/تشرين الأول – ديسمبر/كانون الأول 2010) وموسم الأمطار السيئ (أبريل/نيسان–يونيو/حزيران 2011) إلى رداءة المحاصيل، وتقليص الطلب على العمالة، وإلى ظروف سيئة للماشية، وإلى نفوق أعداد كبيرة من الحيوانات. وكذلك، نتج عن تراجع توافر الحبوب وعن القيود المستمرة على التجارة ارتفاع أسعار الحبوب المحلية، لا سيما في الجنوب، فوق المتوسط بكثير، ممّا تسبب في تدهور حاد في التبادل التجاري على صعيد الإنتاج الحيواني مقابل الحبوب/ والأجور مقابل الحبوب، ما أفضى بدوره إلى تقليص ملحوظ في القوة الشرائية في مجالات سبل المعيشة كافة. وكذلك، إن الغطاء الخضري المستنزَف في المراعي، واحتياطات العلف المستنفَدّة وموارد المياه المتضائلة أفضت جميعها إلى خسائر كبيرة في الثروة الحيوانية وأجبرت العديدين على بيع مواشيهم بأسعار دون الأسعار المقبولة في الأسواق. ولم يعد بإمكان الأسر الفقيرة (30 في المائة من المجموع) تلبية حاجاتها الأساسية. وبالتالي، تفاقم الوضع بفعل النزوح الواسع النطاق والحدود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية.

برنامج الطوارىء وإعادة التأهيل الجاري:

يركّز البرنامج الجاري لمنظمة الفاو على: إعادة تأهيل البنية التحتية الضرورية للريّ والطرقات الأساسية، توفير المدخلات للمزارعين؛ دعم عملية مضاعفة البذور العالية الجودة وتوزيعها؛ تحسين الممارسات الزراعية وتقنيات التخزين؛ تعزيز مراقبة الأمراض الحيوانية ومعالجتها ومكافحتها؛ وضع خطط النقد مقابل العمل؛ ونظم المعلومات للأمن الغذائي، والتغذية، والمياه والأرض.

المساعدة الإضافية المُقتَرَحة من الفاو:

تعمل الفاو منذ فترة بعيدة وبصورة فعالة، حتى في المناطق التي تواجه أطراف أخرى حواجز للوصول إليها. ويبلغ العجز الحالي في التمويل في الفاو 42.5 مليون دولار أمريكي. سوف يتطرّق برنامج الفاو الذي تبلغ قيمته الإجمالية 70 مليون دولار أمريكي ويمتدّ حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول إلى الحاجات الفورية لدى 150 000 أسرة تأثرت بالأزمة جنوبي الصومال وسوف يرفع مستوى توافر الأغذية والحصول عليها على المدى المتوسط. والمستفيدون من هذا البرنامج هم المزارعون ومربّو الماشية الذين خسروا محاصيلهم وقطعانهم بسبب الجفاف، وهي موجودات حيوية تشكّل أساس الأمن الغذائي للأسر، وكذلك العائلات التي تحتاج إلى أموال نقدية لشراء المنتجات الغذائية والمدخلات. وقد صُمِّمت هذه الاستراتيجية للحؤول دون حدوث حركة نزوح أكبر من خلال إعطاء السكان محفّزات للبقاء في مجتمعاتهم. وتهدف نشاطات الفاو إلى:

- استرجاع الإنتاج المحصولي من خلال رفع مستوى الحصول على مدخلات زراعية بالنسبة إلى 125 000 أسرة في فترات الزراعة؛
- الحفاظ على ما تبقى من سبل المعيشة لدى صغار مربي الماشية والقابلين للتأثر بالأزمات من خلال توفير العلف الحيواني لهم وذلك، لتفادي المجاعة بين الماشية والاضطرار إلى بيعها، وتوفير العلاج الطارئ واللقاح لأربعة ملايين حيوان ومراقبة الأمراض والتدخل بسرعة لمنع تفشي أمراضٍ متصلة بالجفاف وصون الصادرات من القرن الأفريقي، لا سيما باتجاه دول الخليج؛
- ووضع الأموال النقدية في تصرّف 145 000 أسرة قابلة للتأثر بالأزمة، ما يتيح لها شراء المواد الغذائية من خلال نشاطات النقد مقابل العمل ويسمح أيضاً بتعزيز مرونة سبل المعيشة من خلال إعادة تأهيل البنية التحتية الإنتاجية.

كينيا

النقاط الرئيسية

- **مستلزمات برنامج منظمة الأغذية والزراعة: 27.2 مليون دولار أمريكي**
- الحاجات ذات الأولوية: تخفيض عدد الحيوانات، نقل المياه إلى مناطق الرعي الأساسية؛ مراقبة الأمراض الحيوانية؛ نشاطات النقد مقابل العمل؛ حصد المياه؛ الريّ على نطاق صغير؛ ورفع مستوى الحصول على مدخلات رفيعة الجودة للزراعة في فترات الأمطار القصيرة في أكتوبر/تشرين الأول

تساقطت كميات ضئيلة من الأمطار الطويلة عام 2011 في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة، وتوجّت بذلك الموسم الثاني أو الثالث على التوالي من الأمطار المعدومة أو الضئيلة جداً في معظم أنحاء المراعي والأراضي المنخفضة للزراعة. فقد تساقط ما بين 10 و50 في المائة فقط من الأمطار المعتادة في العديد من المناطق. أمّا المناطق التي أفادت عن العجز الأكبر في الأمطار المتساقطة فهي تضمّ مقاطعات رعوية شمالي البلاد وشرقها، بما فيها وجر، ومرسبيت، وإيزيولو، وشمالي غاريسا، وشمالي نهر تانا، وماندیرا، والمقاطعات الجنوبية الشرقية المتاخمة في كيتوي، وماكويني، ومونغي، وثركة. وأشارت استنتاجات التقييم نصف الموسمي للأمطار الطويلة الذي قام به الفريق الكيني لإدارة الأمن الغذائي إلى أن المناطق الرعوية، والزراعية الرعوية، والمتاخمة في كينيا تعاني من حالة أزمة بسبب ثلاثة إلى أربعة مواسم من انعدام الأمطار، وتوقّعت تدهوراً سريعاً في الموسم الجاف.

وما زالت كينيا تحاول النهوض من جفاف حاد ضربها عام 2009، وهي تواجه اليوم آثار جفاف خطير آخر يؤثر على أجزاء عديدة من القرن الأفريقي. ومن المقدَّر أن سبل المعيشة تحتاج إلى خمس سنوات للانتعاش بعد جفاف خطير، ممّا يعني أن الكثيرين ممن تأثروا في الوقت الراهن بحالة الجفاف هم في حالة هشاشة قصوى وغير قادرين على مواجهة الأزمة الحالية. وقد أفضت الأمطار المتأخرة وغير المنتظمة عام 2011 إلى استنزاف المراعي وإلى إنتاج محصولي سيئ في الأراضي المنخفضة الجنوبية الشرقية والساحلية. وكذلك، تدهورت الحالة الجسدية للحيوانات، ممّا قلّص الإنتاجية في حين كان الحصاد في يوليو/تموز 2011 رديئاً جداً إذ انعدم المحصول في مناطق عدة. وفي مناطق زراعة المحاصيل الرئيسية (نيانزا، وادي الأخدود والمقاطعات الغربية)، من المتوقّع أن يكون الحصاد في أواخر هذا العام جيداً إنما سوف يعتمد على استمرار تساقط الأمطار الحالية حتى شهر سبتمبر/أيلول.

برنامج الطوارىء وإعادة التأهيل الجاري:

1. نشاطات الجهزوية، من قبيل إنتاج العلف؛ ودعم إدارة بنى جمع المياه؛ وتنمية القدرة الوطنية على الاستجابة بشكل ملائم لأزمات الثروة الحيوانية من خلال تدريب الموظفين الحكوميين والموظفين لدى المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة على الخطوط التوجيهية والمعايير لحالات الطوارىء المتعلقة بالثروة الحيوانية؛ وتحسين النفاذ إلى أسواق الإنتاج الحيواني، وتحسين نظافة الحليب وتسويقه؛ ومراقبة الأمراض الحيوانية ومواجهتها.
2. تدخّلات الاستجابة، بما في ذلك تسويق الإنتاج الحيواني؛ ونشاطات طارئة في مجال الصحة الحيوانية؛ وتوفير العلف والمياه للحيوانات؛ وتطبيق برامج النقد مقابل العمل لصون التربة والمياه؛ توفير الحيوانات (متصلاً بنظام قروض)؛ وتوفير بذور وأسمدة لإنتاج المحاصيل.

المساعدة الإضافية المُقتَرَحة من الفاو:

يبلغ العجز الحالي في التمويل في الفاو 21.1 مليون دولار أمريكي، بما يعكس مراجعات وثائق مستلزمات المساعدات الإنسانية. ويركّز برنامج الفاو الذي تبلغ قيمته الإجمالية 27.2 مليون دولار أمريكي والذي يمتدّ على فترة سنة واحدة على استرجاع سبل المعيشة لدى السكان المتأثرين بالأزمة والأسر المقيمة في مناطق تستضيف لاجئين صوماليين، بما في ذلك:

1. دعم الثروة الحيوانية: خفض أعداد الماشية من أجل الحصول على الأغذية والتخلّص من الحيوانات التي تُربّى لغاية تجارية؛ ودعم خفض أعداد الحيوانات بذبحها عند الضرورة، ونقل المياه إلى مناطق رعي أساسية في الموسم الجاف؛ ودعم مراقبة الأمراض في المناطق المتأثرة بالجفاف؛ والقيام بنشاطات متصلة بالصحة الحيوانية من قبيل طرد الديدان وحقن فيتامينات متعددة لتحسين المناعة وتعزيز قدرة الحيوانات على التكيّف.
2. دعم الإنتاج المحصولي: تطبيق نشاطات القسائم/النقد/الغذاء مقابل العمل لتلبية الحاجات الفورية، وتحسين المرونة لدى المجتمعات المحلية، ودعم عملية حصد المياه، وصون التربة والمياه، وتعزيز الريّ على نطاق صغير من خلال مدرسة تدريب المزارعين؛ وتوزيع مدخلات زراعية لاستخدامها في فترات الأمطار القصيرة بين أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني.

إثيوبيا

النقاط الرئيسية

- **مستلزمات برنامج منظمة الأغذية والزراعة: 12.5 مليون دولار أمريكي**
- الحاجات ذات الأولوية: خفض أعداد الحيوانات التي تُربّى لغاية تجارية؛ توفير الرعاية الصحية الحيوانية؛ إعادة تأهيل نقاط المياه للحيوانات؛ تخزين مسبق لبذور المحاصيل لزرعها في الوقت الملائم في موسم الأمطار المقبل؛ وزيادة الدخل الأسري.

لقد أثّرت الظروف المطوّلة التي خلّفها إعصار *لا نينيا* على مواسم الأمطار المتتالية، فتدهورت حالة الأمن الغذائي في المناطق المتأثرة بالجفاف، وفي مناطق الإنتاج في *بلغ وسوغوم*. وبشكل إجمالي، كانت أمطار *بلغ* (من منتصف فبراير/شباط إلى مايو/أيار) وأمطار *غو/غنّا/سوغوم* (من مارس/آذار إلى مايو/أيار) ضئيلة جداً، ومتأخرة وغير منتظمة واتسمت بفترات جفاف طويلة؛ وما من حصاد متوقّع للمناطق الزراعية الرعوية في جنوبي/ جنوبي شرقي إثيوبيا.

وكذلك، عطّلت الظروف المناخية غير المؤاتية الزراعة، وحدّت من المناطق المزروعة وأضرّت بأداء أمطار *بلغ* ومحاصيل *مهر* ذات الدورة الطويلة، بما في ذلك الذرة الصفراء والذرة البيضاء. وأجبرت الأمطار المتأخرة وغير المنتظمة بعض المزارعين على الزراعة مجدداً. وفي خلال النصف الأول من عام 2011، أفضى نقص المراعي في المنطقة الجنوبية والجنوبية الشرقية إلى إضعاف الحيوانات وإلى خفض الإنتاجية الحيوانية وارتفاع معدّل نفوق الحيوانات. وعلى الرغم من أن بعض الأمطار قد ساهمت في إعادة تجديد المراعي وامتلاء مصادر المياه مجدداً، كان الأثر على الإنتاج الحيواني محدوداً، مع توفّر ضئيل للحليب المعدّ للاستهلاك أو البيع.

وتتفاقم حالة انعدام الغذاء بفعل مواطن الضعف في أنظمة الإمدادات بالبذور ممّا أدّى إلى عدم ملاءمة في توافر بذور المحاصيل والحصول عليها في بعض المناطق المتأثرة بالأزمة. وكذلك، إن النقص في المياه والعلف، مصحوباً بهجرة غير اعتيادية للحيوانات وبتركّز عالٍ للحيوانات حول نقاط المياه بشكل خاص، قد زاد من مخاطر تفشي الأمراض الحيوانية في المناطق الرعوية والزراعية الرعوية.

برنامج الطوارىء وإعادة التأهيل الجاري:

يركّز برنامج الفاو الجاري لإدارة المخاطر على دعم سبل المعيشة لدى السكان الذين يعتمدون على المحاصيل وتربية الحيوانات، بما في ذلك:

- المحاصيل: مواد زرع الجذور والدرنات ومضاعفة الأنواع المحسّنة؛
- والحيوانات: خفض عدد الحيوانات بذبحها؛ توفير أعلاف حيوانية طارئة؛ دعم إنتاج العلف في المجتمع المحلي، تعزيز قدرة العاملين المحليين في مجال الصحة الحيوانية.

وتدعم الفاو توفير بيئة مؤاتية لإدارة رفيعة الجودة ومنسّقة لأخطار الكوارث، بما في ذلك وضع خطط طوارىء لاستباق الفياضانات التالية لفترات الجفاف ولرصد الاستجابات للجفاف. وتتشارك الفاو مع الحكومة رئاسة فريق المهمات الزراعية.

المساعدة الإضافية المُقتَرَحة من منظمة الفاو

يبلغ العجز الحالي في التمويل في الفاو 10.3 مليون دولار أمريكي. ويوازن برنامج الفاو، الذي تبلغ قيمته الإجمالية 12.5 مليون دولار أمريكي والذي يمتدّ على فترة أولية من تسعة أشهر، بين نشاطات الانعاش الفورية والقصيرة الأجل على مرحلتين:

في فترة الطوارىء (من يوليو/تموز إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2011)، ستتمّ حماية المخزون الأساسي من تربية الحيوانات من خلال المزج بين الذبح وتوفير العلف الحيواني والقيام بنشاطات متّصلة بالصحة الحيوانية. وسوف تشجّع منظمة الفاو مبادرات النقد مقابل العمل للحفاظ على القدرة الشرائية للأسر في وجه ارتفاع أسعار الحبوب. وسوف يتركّز الدعم على محاصيل الجذور والدرّنات والخضار السريعة النمو، والوفيرة الغلة والمغذّية والتي يمكن للنساء والشيوخ والأطفال زرعها في حدائق منازلهم، بما يساهم في استقرار التغذية وتحسينها.

وأمّا في فترة الانعاش (من ديسمبر/كانون الأوّل 2011 وما بعد) فسوف تدعم منظمة الفاو استرجاع القطعان الأساسية وتحسّن الإنتاجية من خلال نشاطات متّصلة بالصحة الحيوانية (التلقيح، نظام الرعاية الصحية الحيوانية المرتكزة على المجتمع) وتدخّلات لإدارة المراعي من أجل وقف/عكس اتجاه التدهور وزيادة توافر وجودة المراعي. وعند الضرورة، سوف توفّر الفاو الدعم للرعاة الذين يختارون تنويع سبل معيشتهم غير المرتكزة على الحيوانات كمصادر بديلة للدخل. وفي المناطق الزراعية، سوف تهدف زيادة الحصول على البذور (المحاصيل والخضار) والجذور والدرّنات المحتملة للجفاف إلى تعزيز تنويع المحاصيل..

جيبوتي

النقاط الرئيسية

- **مستلزمات برنامج منظمة الأغذية والزراعة: 6.5 مليون دولار أمريكي**
- الحاجات ذات الأولوية: العلف الحيواني؛ الدعم البيطري؛ الحصول على مياه صالحة للشرب (للحيوانات والبشر)؛ إعادة تأهيل مرافق تجميع المياه الجوفية؛ الريّ على نطاق صغير.

إن موسمين متتالين من انعدام الأمطار (2011/2010 *هايز/دادا* و2011 *ديرعك/سوغوم*) أثرا على المناطق الحدودية شمال غرب وجنوب شرق البلاد، مصحوبين بتضخم أسعار السلع الأساسية، قد أفضيا إلى زيادة حادة في عدد الأشخاص والأسر التي تعاني من انعدام أمنها الغذائي في جيبوتي. وفي ظلّ القدرة الشرائية المتدنية جداً والتي تبلغ 0.68 دولار أمريكي/للشخص الواحد/اليوم الواحد، يرزح دخل الأسرة تحت ضغط حاد لا سيما بسبب ارتفاع أسعار الدقيق، بما يعكس اتجاهات الارتفاع في الأسعار الدولية.

وتعتمد المجتمعات الريفية في جيبوتي بصورة خاصة على نظم الثروة الحيوانية، ولا سيما على إنتاج لحم الماعز والحليب كمصدر رئيسي للتغذية والدخل. وتكافح هذه الأسر من الرعاة للحفاظ على أمن سبل معيشتها في وجه غياب المياه والعلف والدخل، ولكن تمّ تحديد جيوب سوء تغذية ونزوح كثيف باتجاه المدن. وقد تزداد الحال سوءاً نظراً للمخاطر التي تهدّد توافر الأغذية والحصول عليها بسبب سوء تغذية الحيوانات، ومعدّلات الإصابة بالأمراض والوفيات في صفوفها، وانخفاض إنتاج الحليب (لا سيما المواشي).

ويتسّم مرفأ جيبوتي بأهمية خاصة لحماية صادرات الإنتاج الحيواني من جيبوتي، وإثيوبيا والصومال. وكذلك، تشكّل عمليات مراقبة الأمراض الحيوانية، والخدمات البيطرية وحملات التلقيح عمليات أساسية لحماية الرعاة في جميع أنحاء القرن الأفريقي من تفشي الأمراض التي قد تهدّد صادرات الإنتاج الحيواني. ولطالما ساهمت عمليات حظر مماثلة بشكل ملحوظ في انهيار مداخيل الرعاة وزادت من حدّة حالات الطوارىء الإنسانية.

برنامج الطوارىء وإعادة التأهيل الجاري:

تقدم الفاو حالياً المساعدة إلى 23 000 أسرة من خلال تحسين الريّ على نطاق صغير؛ وتوفير بذور الأعلاف المحتمِلة للجفاف والملوحة؛ والتدريب المكثّف في مجال زراعة الأراضي الجافة بما يتكيّف مع الظروف المحلية؛ وإعادة تأهيل مرافق جمع المياه الجوفية؛ وحملات تلقيح الحيوانات؛ وحماية قطعان الماشية الأساسية؛ والترويج لنشاطات بديلة مدرّة للدخل.

المساعدة الإضافية المقترحة من الفاو:

يبلغ العجز الحالي في التمويل في الفاو 4.1 مليون دولار أمريكي. وسوف يعمل برنامج المنظمة الذي تبلغ قيمته الإجمالية 6.5 مليون دولار أمريكي والذي يمتدّ على فترة 12 شهراً على دعم التدخلات الفورية في المناطق الرعوية المتأثرة بالجفاف لإنقاذ الأرواح ودعم سبل المعيشة لدى 000 146 شخص. وسوف تركّز المساعدة على الخدمات البيطرية وحملات التلقيح، وعلى زيادة الوصول إلى نقاط المياه، وعلى إعادة تأهيل مرافق جمع المياه الجوفية كما وعلى تحسين الريّ الريفي على نطاق صغير لإنتاج العلف. ويستند هذا البرنامج إلى ركائز أربعة:

1. الإنتاج الزراعي، بما فيه بناء مرافق لتخزين الأعلاف التي تنتجها الأسر؛ ودعم إنتاج أعلاف حيوانية إضافية؛ والترويج لإنتاج الدواجن (لا سيما مع النساء)؛و تنويع الإنتاج الزراعي بالريّ بالتنقيط؛ وإعادة تأهيل الحدائق الصغيرة لإنتاج الأعلاف والأغذية.
2. رفع جودة المياه وكميّتها من خلال إعادة تأهيل نقاط المياه، بما في ذلك مرافق تجميع المياه السطحية، والخزانات تحت الأرض ووضع استراتيجيات جديدة لإمدادات المياه من خلال سدود تحت سطح الماء.
3. تعزيز التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في إطار إدارة أخطار الكوارث، بما في ذلك رصد أسعار المواد الغذائية؛ وجمع وتحليل المعلومات بشأن نقاط المياه؛ ووضع خارطة (وتحليل) لهجرة الحيوانات؛ وإصدار إنذارات في الوقت الملائم إستناداً إلى مؤشرات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي.
4. الحفاظ على موجودات الثروة الحيوانية وحماية طرق التصدير من خلال دعم الحملات البيطرية، وتوفير مدخلات بيطرية لحماية الصحة الحيوانية ومنع تفشّي الأمراض، وتعزيز قدرات التشخيص البيطرية السريرية على المستوى الإقليمي.

السودان

النقاط الرئيسية

- **مستلزمات برنامج منظمة الأغذية والزراعة: 21 مليون دولار أمريكي**
- الحاجات ذات الأولوية: توفير مدخلات الإنتاج المحصولي والحيواني للنازحين والمهجّرين العائدين من جنوب كردفان، وأبيي، ودارفور وثلاث مناطق انتقالية؛ تعزيز الجهزوية والاستجابة للأزمات، إصلاح البيئة وحمايتها؛ تنسيق التدخلات في مجال الأمن الغذائي وسبل المعيشة.

ما زال الوضع جنوبي كردفان متوتراً وخطيراً منذ اندلاع أعمال العنف بداية شهر يونيو/حزيران. وقد أجبر النزاع السكان المحليين على الهروب وترك منازلهم وسبل معيشتهم، ممّا أعاق تدفّق السلع إلى الأسواق وعطّل عمليات المساعدات الإنسانية. ولا شكّ في أن فترات العنف مؤاتية جداً لزيادة الانعدام الغذائي في صفوف السكان القابلين للتأثر بالأزمة إذ: (1) أنه أوّج الموسم الزراعي، حين تُزرَع المحاصيل لتلبية الحاجات الغذائية السنوية لدى الأسر؛ و(2) أنها فترة قاحلة، حين يكون المخزون الغذائي لدى الأسر منخفضاً وتكون المساعدة الإنسانية مهمة جداً.

وتزيد الأزمة المستمرة في منطقة أبيي من حدّة الحالة الهشة للأمن الغذائي، لا سيما في منطقة أغوك وإقليم تويك في ولاية ورّاب. وتُعزى قابلية التأثر بانعدام الأمن الغذائي إلى مجموعة من العوامل السلبية التي تتزامن مع بداية الموسم الزراعي فيما لا تصل السلع إلى الأسواق الأساسية بسبب الحصار. ويتفاقم انعدام الأمن الغذائي بصورة خطيرة بفعل نزوح السكان الذي يفضي بدوره إلى خسارة موجودات سبل المعيشة (بما في ذلك إتلاف المخزون الغذائي أو التخلّي عنه)، والنفاذ المحدود إلى الأراضي الزراعية وأراضي رعي الحيوانات؛ وبفعل الأعداد الكبيرة من العائدين والجماعات السكانية المقيمة القابلة للتأثر بالأزمة. ومن المحتمل أن يسوء الوضع إذ أن الأمطار تحول دون إمكانية استخدام الطرقات الأساسية، ممّا يقلّص توافر الأغذية.

وما زالت منطقة دارفور الكبرى تعاني من انعدام الأمن والاستقرار إذ أن النزاع القائم بين مجموعات مسلّحة تقيّد خيارات سبل المعيشة. ويواجه كلّ من النازحين في المخيّمات والأسر المقيمة قيوداً صارمة جداً مفروضة على سبل معيشتهم. وقد تمّ اعتماد استراتيجيات لمواجهة سبل المعيشة غير المستدامة (من قبيل قطع الشجار لإنتاج الحطب والفحم) لكنها تشكّل تهديداً خطيراً لقاعدة متوترة أصلاً من الموارد الطبيعية. ونتيجة لذلك، فأن أسر عديدة تعاني من انعدام أمنها الغذائي، ومستويات سوء التغذية مرتفعة ومستويات الإنتاج منخفضة، كما أن الأنظمة الغذائية غير متنوعة نسبياً ومستوى الحصول على الخدمات البيطرية سيئ.

برنامج الطوارئ وإعادة التأهيل الجاري:

1. نشاطات الطوارئ: توزيع بذور المحاصيل والخضار، وأدوات زراعية؛ الترويج لإنتاج البذور المحلية؛ التدريب على الممارسات الزراعية المحسَّنة؛ الحفاظ على موجودات سبل المعيشة لدى الرعاة والصيّادين؛ تعزيز إدارة الموارد الطبيعية المستدامة؛ وتنسيق قطاع الأمن الغذائي وسبل المعيشة.
2. نشاطات الانعاش/التنمية: دعم تطوير القدرات المؤسسية وسبل المعيشة المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي على الأمد الطويل.

المساعدة الإضافية المُقتَرَحة من الفاو:

يبلغ العجز الحالي في التمويل في منظمة الفاو 21 مليون دولار أمريكي لدعم التدخلات التالية:

1. الإنتاج المحصولي: زيادة الحصول على بذور المحاصيل والخضار، والأدوات الزراعية، الأدوات المستندة إلى الحيوانات؛ والترويج لإنتاج بذور محلية؛ والتدريب على ممارسات زراعية محسَّنة؛
2. الإنتاج الحيواني وإنتاج مصايد الأسماك: تعزيز مراقبة الأمراض الحيوانية؛ وحملات التلقيح، وتدريب العاملين المحليين في مجال الصحة الحيوانية وإقامة مراكز بيطرية محلية؛ وزيادة الحصول على معدات صيد الأسماك؛ والقوارب وجدل الشباك؛ والتدريب على الممارسات المستدامة في صيد الأسماك.
3. الإدارة المستدامة للموارد: إقامة مشاتل؛ وتعزيز بناء مواقد لا تستهلك كميات كبيرة من الوقود واستخدامها؛ وإقامة بنوك للأعلاف؛ وتعزيز آليات التفاوض والوساطة المرتكزة على المجتمع للتطرّق إلى إدارة الموارد الطبيعية واستخدام الأراضي.
4. تنسيق قطاع الأمن الغذائي وسبل المعيشة.

جنوب السودان

النقاط الرئيسية

- **مستلزمات برنامج منظمة الأغذية والزراعة: 15.8 مليون دولار أمريكي**
- الحاجات ذات الأولوية: تحسين ممارسات الإنتاج؛ وتوسيع منطقة الإنتاج؛ وتطوير القدرة على إنتاج بذور محلية؛ ومنع النزاعات القائمة على أساس موارد طبيعية؛ وتوفير مدخلات للإنتاج الزراعي والحيواني؛ وتعزيز المؤسسات والسياسات الوطنية والمحلية المعنية بالأمن الغذائي.

لقد أثار الجفاف، والنزاع والأزمات الغذائية في أجزاء من القرن الأفريقي المخاوف إزاء ما قد ينتج عنها من آثار على حالة هشة أصلاً من الأمن الغذائي وسبل المعيشة في جنوب السودان، وهي الدولة الأحدث في أفريقيا. وفي خلال السنوات العشرة الأخيرة، بلغ عدد الذين يعنون من إنعدام الأمن الغذائي مليوني شخص فيما تبقى معدلات سوء التغذية الحادة على المستوى العالمي فوق حدود الطوارئ. ويُعزى انعدام الأمن الغذائي اليوم إلى حدّ كبير إلى تراكم عوامل النزاع، والنزوح، والمستويات المتدنية في الإنتاج الغذائي وارتفاع أسعار المواد الغذائية.

وتسود مواسم زراعية مختلفة في كلّ من القرن الأفريقي وجنوب السودان، إذ يمتد الموسم الزراعي في القرن الأفريقي من مارس/آذار إلى مايو/أيار في حين يمتد في جنوب السودان من أبريل/نيسان–مايو/أيار إلى ديسمبر/كانون الأول–يناير/كانون الثاني. وفيما لا يوجد أي ترابط مباشر بين الجفاف في القرن الأفريقي وموسم الأمطار في جنوب السودان، يشكل الوضع الحالي للأمطار في جنوب السودان مصدر قلق كبير. في الواقع، كان تساقط الأمطار غير منتظم، وأُفيد عن فترات طويلة من الجفاف لا سيما شرقي إكواتوريا، وبحيرات عيون غلاي، وشمالي بحر الغزال وولايات ورّاب. وفي الشهرين الماضيين، تردّت حالة الأمطار وأُفيد عن ذبول حاد في المحاصيل. وهذا سوف يؤثر بشكل ملحوظ على كمية الأغذية الواجب إنتاجها هذا العام وعلى ظروف المراعي في البلاد.

وفي حال استمرار الوضع الحالي لتساقط الأمطار، سوف يتأثر به إنتاج المواد الأساسية (الذرة الصفراء والذرة الرفيعة) بشكل سلبي، ما سوف يزيد من مخاطر انعدام الأمن الغذائي. وسوف تبقى المراعي مستنزفة، ما سوف يجبر الرعاة على النزوح مع مواشيهم بحثاً عن أراضٍ للرعي، وربما يؤدي إلى نزاعات على الموارد، وعلى مهاجمة القطعان.

ومن المحتمل أن يؤثر الجفاف في القرن الأفريقي على المناطق الحدودية في عيون غلاي من خلال تقلّص تدفقات السلع من إثيوبيا. وتبقى أسعار المواد الغذائية مرتفعة كما أن إمدادات المواد الغذائية الأساسية في الأسواق ما زالت متدنية جداً. وهذا يؤثر بصورة ملحوظة على قدرة الناس على المقاومة ويستنفد استراتيجيات المواجهة لدى الأسر الأكثر فقراً. وقد يشكل الوضع الحالي بدايةً بطيئة لأزمة إنسانية. بالتالي، من الضروري اتخاذ الخطوات على الفور لتعزيز مرونة الأسر، وحماية موجوداتها الإنتاجية وخفض درجة الاعتماد على المساعدة الطارئة.

برنامج الطوارئ وإعادة التأهيل الجاري:

تعمل منظمة الفاو على رفع مستوى حصول النازحين والعائدين على مدخلات زراعية، والتشجيع على إنتاج البذور المرتكز على المجتمع، وتحسين التغذية والدخل على مستوى الأسرة، وتقليص واردات المواد الغذائية، وتأمين توافر بذور محلية عالية الجودة، وعلى تنسيق مجموعة الأمن الغذائي وسبل المعيشة.

المساعدة الإضافية المقترحة من منظمة الفاو:

يبلغ العجز الحالي في التمويل في الفاو 12.1 مليون دولار أمريكي. ويسعى برنامج المنظمة الذي تبلغ قيمته الإجمالية 15.8 مليون دولار أمريكي إلى مساعدة السكان الأكثر قابلية للتأثر بالأزمة من خلال:

1. دعم سبل المعيشة لدى النازحين والعائدين والأسر التي ترأسها نساء بشكل بذور محاصيل، وأدوات يدوية، ودعم إنتاج بذور محلية، والتشجيع على إنتاج الخضار، لا سيما في المواسم الجافة.
2. منع تفشي أمراض حيوانية والترويج لنشاطات بديلة على صعيد إنتاج الأغذية من خلال توفير معدات لصيد الأسماك، ومعالجة الحيوانات لدى إصابتها بأمراض شائعة (حمّى الساحل الشرقي، الجمرة الخبيثة، الحمّى القلاعية، ذات الجنب والرئة المعدية لدى الأبقار، وما الى ذلك.) وإعادة تأهيل مرافق سلسلة التبريد.
3. تعزيز التنسيق في المجموعة المعنية بالأمن الغذائي وسبل المعيشة من خلال اتساق تقييمات الأمن الغذائي، ووضع الخطط والبرامج ذات الصلة.

أوغندا

النقاط الرئيسية

- **مستلزمات التمويل الإضافي لدى منظمة الأغذية والزراعة: 6 ملايين دولار أمريكي**
- الحاجات ذات الأولوية: أدوية ولقاحات للحيوانات؛ مرافق سلسلة التبريد؛ تعزيز الخدمات المخبرية والتشخيصية؛ دعم الخدمات البيطرية الميدانية.

تتمتع أجزاء عديدة من أوغندا بشكل عام بالأمن الغذائي إثر إنتاج إجمالي جيد للحبوب عام 2010 وتوقعات إيجابية للإنتاج في معظم أنحاء البلاد عام 2011. إنما توجد جيوب لانعدام الأمن الغذائي المزمن، لا سيما شمالي أوغندا. والأخطار الرئيسية التي تهدد الأمن الغذائي تشمل تفشّي الأمراض الحيوانية (بما في ذلك ذات الجنب والرئة المعدية لدى الأبقار، والحمى القلاعية)، والأمراض العابرة للحدود التي تضرب المحاصيل وتؤثر على إنتاج السلع الأساسية (الكسافا والموز)، والكوارث الطبيعية، والتحديات المستمرة لاسترجاع سبل المعيشة بعد النزاعات. ويُقدَّر عدد الذين يعانون انعداماً معتدلاً للأمن الغذائي بـ 000 600 شخص، خاصة في مناطق كراموجا وأشولي، وقد يرتفع هذا العدد حسب معدّل تساقط الأمطار وعوامل أخرى.

وأزمة الجفاف التي تطال الجزء الأكبر من القرن الأفريقي تترك آثاراً محدودة في المنطقة الشرقية والشمالية من أوغندا. في الواقع، لم تسمح الأمطار التي هطلت متأخرة بزراعة المحاصيل في وقتها ممّا سيؤخّر بدوره موسم الحصاد في سبتمبر/أيلول ويمدّد بالتالي الفترة القاحلة. وفيما حسنّت الأمطار الجيدة التي هطلت في مارس/آذار ظروف الرعي والحالة الجسدية للحيوانات، إلاّ أن تفشي الحمى القلاعية في فبراير/شباط أدّى إلى إقفال أسواق الإنتاج الحيواني وزعزع سبل المعيشة في إقليمي ناكابيريبيريت وأمودات.

برنامج الطوارئ وإعادة التأهيل الجاري:

- بناء القدرات لإعادة المجتمعات الزراعية إلى المنطقة الشمالية من أوغندا، من خلال مدرسة تدريب المزارعين؛
- دعم إكثار ونشر مواد زرع المحاصيل التي تحتمل الجفاف كالكسافا والبطاطا الحلوة؛
- إعادة تأهيل البنية التحتية الإنتاجية في الأرياف (مثل الطرق الفرعية، والأسواق، والبنى التحتية للمياه)؛
- الترويج للمشاريع الزراعية الريفية (خطط للادّخار والقروض في القرى، وغير ذلك.)؛
- توفير حزمة من المدخلات الزراعية الأساسية في فترات الطوارئ؛
- دعم سبل المعيشة الرعوية في كراموجا من خلال المدارس الميدانية الزراعية الرعوية؛
- دعم عملية تقديم خدمات في مجال الصحة الحيوانية (التلقيح، وتدريب العاملين المحليين في الصحة الحيوانية)؛
- دعم معارض البذور والحيوانات؛ و
- تنسيق التدخلات في مجال الأمن الغذائي وسبل المعيشة بين الأطراف كافة.

المساعدة الإضافية المُقتَرَحة من منظمة الفاو:

تسعى منظمة الفاو من خلال برامجها في أوغندا لتلبية الحاجات الفورية لدى الرعاة في إطار نهج أوسع نطاقاً للتكيّف مع التغيّر المناخي، والحدّ من أخطار الكوارث، وتعزيز استراتيجيات المرونة والتخفيف من آثار الأزمة على مستوى المجتمع المحلي والأسرة على السواء.

ويبلغ العجز الحالي في التمويل لدى الفاو 6 ملايين دولار أمريكي للتدخلات الطارئة التي سوف تشمل توفير الأدوية واللقاحات البيطرية لحماية صحة الحيوانات؛ وتعزيز الخدمات المخبرية والتشخيصية؛ ودعم شبكة العاملين المحليين في مجال الصحة الحيوانية. وتسعى النشاطات الرئيسية إلى دعم استرجاع سبل المعيشة الزراعية وتعزيز مرونة المجتمعات في كراموجا لمعالجة الأسباب الرئيسية للكوارث والتخفيف من آثارها. وتأتي هذه النشاطات لتكمّل البرامج المستمرة التي تطبقها الفاو في أنحاء البلاد كافة، بما في ذلك شمالي أوغندا.

إريتريا

النقاط الرئيسية

- الحاجات ذات الأولوية: الرصد، ومتابعة برامج الطوارىء وإعادة التأهيل الجارية .

تتعرض إريتريا لفترات جفاف متكرّرة وطويلة ولفياضانات عرضية تترك آثاراً مدمّرة على الإنتاج المحصولي والإنتاج الحيواني. وكما في الأجزاء الأخرى من القرن الأفريقي، تتأثر إريتريا في الوقت الراهن بالجفاف، حيث تشير صور الأقمار الإصطناعية (من النظام العالمي للإعلام والانذار المبكر عن الأغذية والزراعة لدى الفاو) إلى موسم رديء آخر من أمطار أزميرا (مارس/آذار إلى مايو/أيار). وقد تأخّرت الأمطار أربعة أسابيع ممّا أثّر على دورة زراعة المحاصيل الأساسية (الذرة البيضاء، والدخن والذرة الصفراء) وأدّى إلى تدهور حالة المراعي.

والمناطق الأكثر تأثراً هي دبوب، وغاش بركة، وأنسيبا على الرغم من عدم وجود معلومات كافية في الوقت الحاضر بشأن أرقام محدّدة عن المناطق الزراعية أو عن أعداد الحيوانات المتأثرة بالجفاف. ومن المحتمل أن يكون موسم الأمطار الضئيلة قد أدّى إلى مستويات إنتاج متدنّية وإلى نشر انعدام الأمن الغذائي بين بعض الأسر الريفية. ووفق بيان موازنة العرض والطلب الخاص بالحبوب في البلاد، تواجه أوغندا عجزاً في الإنتاج المحلي للحبوب يبلغ 337 000 طنّ ينبغي استيرادها.

برنامج الطوارئ وإعادة التأهيل الجاري:

تقدم الفاو في الوقت الراهن مساعدة لحوالى 12 500 أسرة من خلال دعم تنمية تربية الحيوانات، وإنتاج المحاصيل وتكثيفها.

المساعدة الإضافية المُقتَرَحة من منظمة الفاو:

لا تقدّم الفاو مقترحا ببرنامج خاص بإريتريا في الوقت الراهن. إنما في حال طلبت الحكومة المساعدة، فإن الفاو جاهزة لاقتراح دعم أسر الرعاة الزراعيين من خلال توفير أعلاف حيوانية، ولقاحات، وإمدادات بالمياه وزيادة أعداد الحيوانات، وتحسين إدارة المياه للزراعة المروية.

نشاطات منظمة الأغذية والزراعة في الصومال بأسلوب النقد مقابل العمل والقسائم

يتضمّن برنامج الفاو في الصومال، والذي تبلغ قيمته 70 مليون دولار أمريكي، مبلغ 25 مليون دولار أمريكي لنشاطات النقد مقابل العمل مع 000 145 أسرة ويستفيد منه حوالى 000 870 شخص متضررين من الأزمة. وتتسم هذه التدخلات بأهمية قصوى لحماية واسترجاع الأمن الغذائي والوضع التغذوي لدى الأفراد والعائلات الأكثر تأثراً بالجفاف.

وفي خلال السنوات الأربع الماضية، قدمت الفاو في الصومال دعماً لإنقاذ الأرواح والحفاظ على سبل المعيشة عبر برامج النقود مقابل العمل وبرنامج القسائم (للمدخلات والإمدادات الزراعية). وفيما توفر شبكة الشركاء لدى الفاو المرتكزة على المجتمع مساعدة نقدية فورية للمجتمعات والأشخاص المتضررين والمعرضين للتأثر بالأزمة، فقد أعادت تأهيل البنية التحتية الإنتاجية (مثل القنوات الثانوية، السدود النهرية، مستجمعات المياه، الطرق الفرعية، وغير ذلك.). وتتمثّل الفائدة المضافة التي يأتي بها هذا النهج في دعم القدرة على مقاومة الكوارث، وبخاصة الجفاف، وخفض قابلية التأثر بالأزمات من خلال دعم الإنتاج الغذائي ورفع مستوى الحصول على الأغذية والدخل.

ومنذ عام 2010 حتى اليوم، تلقّت حوالى 000 50 أسرة ما مجموعه 4.5 مليون دولار أمريكي، أي بمتوسط 90 دولاراً أمريكياً للشخص الواحد. وتشمل النتائج الملحوظة على سبل المعيشة تحسين أكثر من 1000 كيلومتر من القنوات، وأكثر من 300 كيلومتر من الطرق الفرعية، ونحو 100 مشروع لمستجمعات مياه زادت من توافر المياه للحيوانات بكمية بلغت 610 231 أمتار مكعبة. وتوازن معايير العمل بين الخبرة الفنية والقدرة المحدودة على العمل لدى السكان القابلين للتأثر بالأزمة، وفقاً لما هو ملائم في كلّ حالة.

وسوف تنفّذ النشاطات باللجوء إلى الشبكة الموسّعة لدى الفاو والتي تضم 24 شريكاً منفّذاً (منظمات غير حكومية دولية ووطنية على السواء)، بما يضمن تغطية كاملة للمناطق الأكثر تأثراً في جميع أنحاء البلاد. وسوف تحتفظ الفاو بالصلاحية الحصرية لشراء المدخلات بحيث تضمن جودة عملية التسليم إلى نقاط التوزيع وملاءمتها وتوقيتها المناسب. وتتمتع الفاو بميزة تفاضلية حصرية إذ تعمل في جميع أنحاء البلاد، وتخصّص الأموال والموارد وفق الحاجات الأكثر إلحاحاً. وسوف تعمد المنظمة إلى توسيع شبكتها من الشركاء، انطلاقاً من المنظمات المنخرطة حالياً في مجموعة أكبر من النشاطات الزراعية في مناطق رئيسية في الصومال.

وبالاستناد إلى أكثر من 20 عاماً من الخبرة المتنامية، أثبتت مبادرات النقد مقابل العمل ومبادرات القسائم بأنها فعالة جداً كأدوات للمساعدة الإنسانية إذ هي:

- **تنقذ الأرواح وسبل المعيشة**

من خلال مساعدة الناس على الحصول على الغذاء، والمياه، والرعاية الصحية، والمأوى، والمدخلات الزراعية، والخدمات البيطرية، وتساعد مبادرات النقد مقابل العمل/القسائم على مكافحة سوء التغذية، والأمراض، والاستراتيجيات المحفوفة بالمخاطرللحصول بسرعة على المال النقدي عبر حماية موجودات سبل المعيشة واسترجاعها سيما أنها تشكل أساس الأمن الغذائي، والدخل، والتغذية لدى الأسر.

- **تمنع الهجرة**

إن مبادرات النقد مقابل العمل/القسائم المقترنة بمشروع إنتاجي واجتماعي يعيد بناء سبل المعيشة تؤثر على قرارات الهجرة إذ تعطي السكان القابلين للتأثر بالأزمة تحفيزاً للبقاء في أرضهم والعمل للاستمرار في الحياة.

- **محدّدة الأهداف**

تركّز استراتيجيات التوزيع على سبل المعيشة، والأشخاص والمجتمعات القابلين بصورة خاصة للتأثر بالأزمة.

- **آمنة**

إن اللجوء إلى شبكات القطاع الخاص والأطراف المحليين وتفادي نقل السلع القابلة للنهب يقلّص المخاطر التي يتعرّض لها العاملون في المساعدة الإنسانية. ونظراً إلى أن المستفيدين من برنامج النقد مقابل العمل يتلقون أجراً عن عملهم، فهم قادرون على تأمين هذا الدخل لاستخدامهم الخاص (على عكس التوزيعات العامة التي غالباً ما يفرض عليها السماسرة النافذون المحليون "ضريبة").

- **فعالة من حيث الكلفة**

تكون تكاليف النقل متدنية جداً في هذه المشاريع فيما يتم التفاوض بشأن تكاليف الصفقات على أساس تنافسي مع القطاع الخاص، بهدف تقليص كلفة هذه المشاريع لا سيما مقارنة مع المساعدات الغذائية.

- **تمنع البيع في وقت الشدة**

من خلال توفير المال النقدي والقسائم (التي تساوي في قيمتها المال النقدي) للأشخاص المعرضين للتأثر بالأزمة، تتقلّص عمليات بيع المساعدات الغذائية والمواد غير الغذائية في وقت الشدّة، ما يتيح للأكثر عرضة للتأثر الاستفادة من توزيعات مباشرة لسلع الإغاثة. وكذلك، تتقلّص عمليات البيع التي تطال موجودات سبل المعيشة الضرورية للحياة (مثل الحيوانات، والأدوات، وعربات الحمير وغير ذلك.)

- **ملائمة**

في فترات الأزمات، يحتاج الناس إلى المال النقدي. وفي الصومال، تتماشى مبادرات النقد مقابل العمل/القسائم مع مبادئ الشريعة الإسلامية القائمة على أساس مساعدة الآخرين ليساعدوا أنفسهم. وبالتالي، فهي مقبولة جداً من الناحية الثقافية (والسياسية).

- **تفيد الأسواق**

في الصومال، يشكل القطاع الخاص المزدهر شبكة التوزيع الأكثر فعالية. وتلجأ مبادرات النقد مقابل العمل/القسائم إلى هذا القطاع ليضطلع بالتنفيذ، بما في ذلك حين يكون النفاذ محدوداً. وبذلك، يتم تحويل جزء ملحوظ من المخاطر إلى القطاع الخاص، فيما تصل موارد المساعدات الإنسانية المحدودة إلى الأكثر حاجة إليها.

- **تقلّص المخاطر وتعزز الانتعاش**

تحدّ مبادرات النقد مقابل العمل/القسائم من الحاجة إلى وضع استراتيجيات مضرّة لاستدرار الدخل، من قبيل الإنتاج المعجَّل للفحم، والتي تزيد من مخاطر حدوث أزمات مستقبلية. فالاستثمارات في برامج سليمة على الصعيد الفني لتوفير النقود مقابل العمل تعزّز البنية التحتية الضرورية لبناء القدرة على مقاومة أزمات مستقبلية، مثل إدارة المياه. ومن خلال إعطاء الأمل بالمستقبل، تشجّع هذه الاستثمارات عودة اللاجئين والمهجرين.

تحليل المخاطر في خطط التحويلات النقدية المشروطة، ومشاريع النقد مقابل العمل والقسائم

1- خطر النزوح

كما في جميع أشكال المساعدة الإنسانية، تواجه برامج النقد مقابل العمل/القسائم خطر أن توفّر للأسر الأكثر قابلية للتأثر بالأزمة ما يكفي من الموارد لتمويل هجرتها، كأن تدفع لها كي تتمكن من دخول مخيمات اللاجئين. لذا، من الأهمية بمكان التخفيف من المخاطر، لا سيما من خلال تركيز المشروع على توفير الموارد التي تسمح للمزارعين بأن يزرعوا للمواسم القادمة (أكتوبر/تشرين الأول، أبريل/نيسان)، ولمربي الماشية بالاستفادة من أسواق التصدير في موسم الهاج (نوفمبر/تشرين الثاني)، وللسكان القاطنين في ضواحي المدن من زرع الخضار وإدارة عدد صغير من الحيوانات.

2- خطر التضخم

قد تفضي زيادة الإمدادات النقدية إلى تضخم موضعي. فالتخفيف من آثار هذا الخطر، مدعوماً برصد وثيق للأسواق، يشمل استراتيجيات من شأنها أن تزيد الإمدادات (مثل المساعدات الغذائية، وتوزيع مواد غير غذائية) لتقليص التضخم. وكذلك، من المهم جداً إقامة تواصل قوي مع المجتمعات، والمجتمع المدني والتجّار بشأن هذه المشاريع.